

الصراع على رئاسة حكومة العراق يعمق تشتت القوى الشيعية

اتساع قائمة المرشحين يعقد مهمة اختيار شخصية «توافقية» بعيدا عن فلك إيران



كتم صراخ المنتفضين مستحيل

وشرعت السلطة القضائية في فبراير الماضي بالتحقيق في مزاعم قيام أطراف سياسية بعرض مبالغ طائلة لقاء بيع وشراء وزارات ومناصب في حكومة رئيس الحكومة المكلف محمد علاوي. ويمثل شراء المناصب أمرا مالوفا منذ 2003، لكن الاستثناء يتمثل في تواصل الظاهرة في ظل أكبر موجة احتجاج شعبي يشهدها البلد منذ ذلك التاريخ للمطالبة بالتغيير الشامل والتخلص من الطبقة السياسية الفاسدة التي أقرت البلد، على الرغم من غناه بالنفط. وعاد هذا البازار إلى الواجهة بوضوح، فللمرة الأولى، يعلن القضاء أنه يجري تحقيقات مع سياسيين حول هذه المزاعم، التي راقت ولادة الحكومات الأربع طيلة السنوات الـ17 الماضية.

وإسقاط الطائفة الأوكرائية ومحاولة التنصل من الفضيحة، ثم تفشي كورونا بين الإيرانيين بعدما أخفت السلطات في طهران حقيقة وجود الفايروس على أراضيها خلال مراحلها الأولى. ويجسد العجز العراقي عن استثمار هذا الضعف الإيراني في صناعة سياسية مستقلة، إشكالية الارتباط العائلي بين تجربتي الحكم في العراق وإيران، تحقيقا لمصالح الثاني على حساب الأول. ولا تخلو العملية السياسية في العراق من تشبهات فساد طالت كافة الحكومات المتعاقبة منذ إسقاط نظام صدام حسين، وبالتالي فإن اتساع المخاوف من أن تكون الحكومة الجديدة بين فكي كماشية هذه المشكلة مرة أخرى بينما يترقب الشارع ولادة حكومة «مستقلة».

ويرى آخرون أن القرار الإيراني في هذا الملف سيكون حاسما، ما يعني أن القوى الشيعية ربما عليها بذل جهود حقيقية لإقناع طهران بضرورة وجود شخصية مقبولة داخليا وخارجيا، في منصب رئيس الحكومة. ولكن القوى الشيعية، وفقا لمصادر مطلعة على سير المفاوضات، لا تعمل في هذا الاتجاه، ولا تزال تتلقى الإرشادات من طهران، من دون مبادرة. وسبق أن توقع محللون أن تحدد سلسلة الضربات التي تلقها إيران منذ مطلع العام الجاري، من قدراتها على المناورة السياسية خارج حدودها.

ويؤكد مسؤولون في النجف أن بوادر نهضة المدينة تشكلت عندما تسلم الزرفي إدارتها المحلية، لكن التقاطعات السياسية الداخلية لم تسمح له بالاستمرار. ومع ذلك، لا يزال يملك شعبية واسعة هناك. ويقول مراقبون إن أهم الصفات التي يجب أن يتمتع بها رئيس الحكومة تتعلق بقدرة على إدارة علاقة متوازنة مع واشنطن وطهران في وقت واحد، تساعد البلاد على مواجهة الأزمة الاقتصادية. وأشاروا إلى أن خيارات من قبيل الكاظمي والزرفي، فضلا عن كونها تحظى بقبول خارجي، ستكون مقبولة في الأوساط السياسية السنية والكردية أيضا، التي لا تفضل أن يكون رئيس الحكومة نسخة جديدة من المالكي، تهتم بمصالح إيران فقط.

تشهد الساحة السياسية العراقية مع بدء العد التنازلي لاختيار الرئيس مرشحا جديدا لرئاسة الحكومة معركة مفتوحة بين المتنافسين على المنصب وخاصة بين القوى الشيعية، التي لم تصل بعد إلى توافق حول شخصية تحظى بالتأييد الغربي رغم صعوبة الإبتعاد عن فلك إيران، بينما تترقب الأوساط الشيعية ولادة حكومة «مستقلة» تلبية لمطالب التظاهرات التي سقط فيها المئات بين قتلى وجرحى.

بغداد - عمقت الضغوط على الأطراف السياسية العراقية لاختيار شخصيات وازنة تدير دفعة الحكومة الجديدة من صعوبة إتمام المهمة، لاسيما داخل القوى الشيعية المنقسمة على نفسها. ودخلت المهلة الدستورية المنوطة للرئيس برهم صالح كي يكلف مرشحا جديدا بتشكيل الحكومة المقبلة، وهي 15 يوما، الثلث الأخير من عمرها، من دون أن تتوصل القوى السياسية الشيعية إلى توافق في هذا الشأن. وبحلول الثلاثاء المقبل، ستكون المهلة الدستورية قد انتهت، ما يعني أن أمام الرئيس خمسة أيام فقط لتكليف مرشح جديد لرئاسة الحكومة. واتسعت قائمة المرشحين للمنصب بشكل غريب خلال الأيام القليلة الماضية، حتى شاركت على العشرين اسما، ما يزيد من تعقيد مهمة اختيار شخصية «توافقية» بعيدا عن فلك إيران.

المرشحون لتشكيل الحكومة

مصطفى الكاظمي
علي الشكري
نعيم السهيل
أسعد العبداني
قصي السهيل
نوري المالكي
حيدر العبادي
عدنان الزرفي

وتضم القائمة رئيس جهاز المخابرات مصطفى الكاظمي والمستشار في رئاسة الجمهورية علي الشكري والمسؤول في ديوان رئاسة الجمهورية نعيم السهيل ومحافظ البصرة أسعد العبداني ووزير التعليم العالي قصي السهيل. واللافت أن هذه القائمة ضمت كذلك كلا من زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي وزعيم ائتلاف النصر حيدر العبادي وزعيم كتلة الوطنية إباد علاوي. وحتى الآن لم تصل القوى السياسية الشيعية إلى توافق بشأن المكلف الجديد،

قطر تفشل في إبعاد شبهة مسؤوليتها عن وفاة عمال في مشاريع المونديال

وأكد قطب «يامكاننا الجلوس والقول الناس يموتون. لكنهم لم يموتوا خلال عملهم، وهذه ليست مسؤوليتنا... ولكن أردنا أن تكون شفافين قدر الإمكان». وتعاقبت التحقيقات الأمامية حول العمالة في قطر بعدما أجمعت كل المنظمات الحقوقية الدولية على أن الدوحة ظلت تراوغ وتخالف الوعود التي أعلنت عدد من المنظمات والمؤسسات الحقوقية في 2017 تأسيس لجنة «الإنصاف الدولية» لضحايا بطولة كأس العالم 2022 في قطر من العاملين في تشييد المنشآت الخاصة بالمونديال. وجاءت تلك الخطوة لترصد تقارير حقوقية سابقة كشفت عن الأوضاع المتردية للعمالة وتدني مستوى الإقامة والأجور والساعات الطويلة للعمل.

أرباب العمل بالمواعيد المحددة لدفع أجور موظفيهم كاملة، وذلك على خلفية انتقادات وجهتها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش في هذا الإطار. وقتل 3 عمال وأصيب 11 في حادث حافلة في نوفمبر الماضي، بحسب النسخة الخامسة من تقرير اللجنة. ووفقا للتقرير، فإن نجارا تركيا توفي إثر أزمة قلبية في فبراير الماضي، بينما توفي عامل نيبالي في يونيو من نفس العام نتيجة قصور في جهازه التنفسي. بينما أقدم نيبالي على الانتحار في أكتوبر بعد 5 أيام على وصوله إلى قطر. وفي الشهر ذاته، توفي كهربائي هندي إثر أزمة قلبية، وبعدها بشهر توفي عامل نيبالي بسبب مرض السل. وفي ديسمبر، عثر على عامل هندي ميتا في مقر إقامته. وما زال التحقيق في سبب وفاته قائما.

تتفاقم محنة العمالة الأجنبية في مشاريع مونديال قطر 2022 رغم تسويق الدوحة لجدوى الإجراءات التي اتخذتها طيلة السنوات الأخيرة لتقديم صورة وردية في هذا الملف الحساس، والذي لا يزال يطاردها في ظل ما قدمته من تبريرات بدت غير مقنعة للملابسات وفاة 9 عمال خلال 2019.

تخضع لكشف طبي شامل مخصص للكشف عن أي مخاطر محتملة. ويأتي الكشف الطبي الشامل بالإضافة إلى الإشراف على الصحة العقلية والسجلات الطبية الإلكترونية للمعمال بعد انتقادات وجهتها منظمات حقوقية لقطر حول حقوق العاملين في السنوات الأخيرة. وأكد المدير التنفيذي لإدارة رعاية العمال في اللجنة المنظمة للبطولة محمود قطب لوكالة الصحافة الفرنسية أنه مع كل حالة وفاة، بغض النظر عما ظنفته المنظمات غير الحكومية، «فإننا لطلما أولينا الأمر الكثير من الانتباه والقلق». وسعى قطب إلى تبرير الإجراءات التي تقوم بها إدارته بالقول إن «الفحص الطبي الشامل لإجراء وقائي قد يكون أحد أكثر البرامج التي أطلاقناها فعالية». وفي 2018، توفي عامل واحد نتيجة لحادث متعلق بالعمل بعد سقوطه من ارتفاع في إستاند الجنوب، بينما تم الإبلاغ عن عشر حالات وفاة فقط وهي غير مرتبطة بالعمل في ذات الفترة. ويشكل الأجنبي 90 في المئة من عدد سكان قطر البالغ 2.75 مليون نسمة، وغالبيتهم من دول نامية يعملون في مشاريع مرتبطة باستضافة الإمارة لنهايات كأس العالم 2022. وكانت قطر وضعت في العام 2015 نظاما لحماية الأجور لضمان تقييد

خروق الحوثي تكشف هشاشة الهدنة في الحديدة

ترسيخ الهدنة في المحافظة الموقعة بينهما ضمن بنود اتفاق ستوكهولم نهاية العام 2018. وتبادل الحكومة الشرعية والحوثيون بشكل متكرر الاتهامات حول خروقات لاتفاق الهدنة بالحديدة، الأمر الذي أدى إلى مقتل وجرح المئات من المدنيين منذ اتفاق ستوكهولم. وتعليقا على ذلك، قالت الحكومة الشرعية إن التصعيد العسكري لجماعة الحوثي يهدد بنسف عملية السلام في البلاد.

محمد الحضرمي
استمرار انتهاكات الحوثيين يهدد جهود السلام الأممية

وبحث وزير الخارجية محمد الحضرمي مع سفيرة مملكة هولندا لدى اليمن ماري فان ديورون، التطورات في اليمن بما فيها «استمرار انتهاكات الحوثي ضد المدنيين، وعملية السلام وجهود المبعوث الأممي مارتن غريفيث». ووفقا لوكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبا)، سدد الحضرمي على دعم الحكومة لجهود المبعوث الأممي من أجل تحقيق السلام في اليمن، استنادا على المرجعيات المتفق عليها، وقال إن «استمرار انتهاكات الحوثيين وتصعيدهم يهددان بنسف جهود السلام الأممية». ويأتي حديث الوزير بعد أن أعادت جماعة الحوثي السيطرة على مدينة الحزم عاصمة محافظة الجوف وغالبية وأحدثت اللجنة المنظمة للبطولة أن كافة حالات الوفاة باستثناء واحدة لم

الحديدة (اليمن) - يختزل استهداف الميليشيات الحوثية لنقاط المراقبة المشتركة في مدينة الحديدة الساحلية غرب اليمن مدى تمسك الجماعة المدعومة من إيران بإحلال الفوضى في البلاد، التي تعاني من ويلات الحرب على كافة الجبهات منذ أكثر من خمس سنوات. وفي خطوة أخرى تعكس نكث الحوثيين لاتفاقاتهم، انسحب ضباط يتبعون للحكومة اليمنية، المعترف بها دوليا، من نقطتين للرقابة المشتركة لوقف إطلاق النار في الحديدة الأربعة بعد أن قنص مسلحو الجماعة ضابطا «تعرض لإصابة خطيرة».

وقالت الوية العملاقة التابعة للقوات الميليشيات الحوثية بقنصه هو محمد عبد الدرب شرف، وهو ممثل للواء الثالث مقاومة وطنية في لجنة ضباط الارتباط في النقطة الخامسة، الذي تعرض لإصابة خطيرة بطلقة قنص في الرأس». وبهذا التحرك تكون الحكومة قد انسحبت من نقطتين من أصل 5 نقاط خاصة بمراقبة وقف إطلاق النار بالمدينة، وهو تطور يعكس حالة الاحتقان بين طرفي النزاع بخصوص الوضع في هذه المحافظة الاستراتيجية. وكانت الأمم المتحدة قد رعت في أكتوبر الماضي إنشاء تلك النقاط التي تشمل طرفي النزاع، بهدف العمل على



تدابير هشّة للعمال الوافدين

الدوحة تؤكد وفاة 9 عمال في مشاريع كأس العالم 2019 بحوادث خارج علمهم لكن تقارير دولية تشير إلى أن الأرقام أكبر

ويشكك متابعون لهذا الملف الحساس في الأرقام التي تسوّقها الدوحة بين الفينة والأخرى لاسيما مع تأكيد منظمات حقوقية دولية أن ظروف العمل في مشاريع كأس العالم لم تستجب للمعايير الدولية، التي يفترض أن يتم تطبيقها في بناء الملاعب. وأحدثت اللجنة المنظمة للبطولة أن كافة حالات الوفاة باستثناء واحدة لم